الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

برقية إرسال	الوزير الأول
الرقم ..... 04 ..... مؤ م ع و ع المؤرخ في 2025	المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري

المرسل: المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

المرسل إليهم : -السيدات والسادة أعضاء الحكومة:

- السادة:
  - الأمين العام لرئاسة الجمهورية؛
  - الأمين العام للحكومة؛
  - مدير ديوان الوزير الأول؛
- السيدتين والسادة:
  - الولاة؛
- السادة:
  - المدير العام لوكالة الأنباء الجزائرية - للنشر الواسع - ؛
  - المدير العام للمؤسسة الوطنية للتلفزة؛
  - المدير العام للمؤسسة الوطنية للبث الإذاعي.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المديرية الفرعية لمستخدمي الإدارة المركزية ومؤسسات القطاع
البريد الوارد
رقم : 390 التاريخ : 30 مارس 2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الأمانة العامة
المديرية الفرعية
التاريخ 27 مارس 2025
رقم التسجيل 450

الوزير الأول

بلاغ

المديرية العامة للوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

بمناسبة عيد الفطر المبارك، **وطبقا لأحكام** القانون رقم 63- 278 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قائمة الأعياد القانونية المعدل والمتمم، فإن أيام الأول والثاني والثالث من شهر شوال 1446 هجري، تكون أيام عطلة مدفوعة الأجر، لكافة مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية، والهيئات والدواوين العمومية والخاصة. وكذا لكل مستخدمي المؤسسات العمومية والخاصة في جميع القطاعات، مهما كان قانونها الأساسي، بما في ذلك المستخدمين باليوم أو بالساعة.

غير أنه يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين والمؤسسات المذكورة أعلاه اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الخدمة في المصالح التي تعمل بنظام التناوب.

مديرية الموارد البشرية
الأمانة
بريد مسلم من طرف : 30 مارس 2025
400

COMMUNIQUE

Le Premier Ministre
Direction Générale de la Fonction
Publique et de la Réforme Administrative

Ministère du Travail, de l'Emploi
et de la Sécurité Sociale

A l'occasion de la fête de l'Aïd El Fitr et conformément à la loi n°63-278 du 26 Juillet 1963 modifiée et complétée fixant la liste des fêtes légales, les journées du 1er, du 2ème, et du 3ème Chaoual 1446 de l'hégire, sont chômées et payées pour l'ensemble des personnels des institutions et administrations publiques, des établissements et offices publics et privés, ainsi qu'aux personnels des entreprises publiques et privées, tous secteurs et statuts juridiques confondus, y compris les personnels payés à l'heure ou à la journée.

Toutefois les institutions, administrations, établissements, offices et entreprises précités, sont tenus de prendre les mesures nécessaires pour assurer la continuité des services organisés en mode de travail posté.